

البيروقراطية الادارية والتخطيط الاجتماعي

دراسة تحليلية لمشروع استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق.

أ. م. د. سامي جبار محمد أ. م. د. ثائر رحيم كاظم

كلية الآداب / جامعة القادسية

الخلاصة :

دأبت وزارة التخطيط العراقية بوضع الخطط الكفيلة بالنهوض بواقع البلاد ومن يتابع البرامج التي تنشرها تقارير وزارة التخطيط العراقية يرى بوضوح ضخامة العمل لهذه الوزارة على وضع الخطط الاستراتيجية من جهة والخطط المرحلية من جهة اخرى الا ان ما ينفذ منها لا يتلائم تماماً مع ما ينشر في الاحصاءات التي تصدرها الوزارة.

وقد حاولت الحكومة السابقة وبالتحديد في العام (2010) التخطيط للتخفيف من الفقر عبر مشروعها الطموح آنذاك (استراتيجية التخفيف من الفقر) وحشدت له من الامكانيات ما يوفر له عوامل النجاح ومن يقرأ الكتب الصادرة من رئاسة الوزراء ومجلس الوزراء يشعر بالرضا كون الاهتمام بالشرائح الفقيرة يعطي بصيص من الامل على صحة بعض المشروعات التي ترعاها الحكومة خدمة لأبنائها، وهو فعلاً من المشروعات الكبيرة ، حيث شهد بعض الخطوات التي نفذت على ارض الواقع ، ولكن عوامل كثيرة وقفت في وجه اتمام انجازه إلى الان وهو محور الحديث لنرى بالنهاية ما آل اليه المشروع في تتبع خطواته بين التخطيط والتنفيذ . وسنُفَصِّل البحث على مطالب ونبدأ البحث بالتعريف بالمشكلة واهميته وتحديد مصطلحاته ثم المطلب الثاني حول البيروقراطية الادارية والتخطيط الاجتماعي وخصص المطلب الثالث لمعرفة السياسة الاجتماعية في العراق بعد التغيير وخصص المطلب الرابع إلى معرفة مقومات نجاح المشروع والتحديات التي تقف امام انجازه كما خصص المطلب الخامس إلى عرض الخطة الوطنية التنموية بالعراق ملخص مدينة الديوانية ثم الخاتمة والنتائج والتوصيات.

مشكلة البحث والتساؤلات:- يعد الفقر من أهم المشكلات والتحديات التي تواجه الحكومات التي تعاقبت بعد التغيير للعام (2003) وتعد هذه المشكلة قديمة في العراق رغم جميع الامكانيات المادية المتحققة والثروات الكبيرة الموجودة في البلد ومشكلة الفقر واحدة من المشكلات التي تم توارثها من الانظمة السابقة وازدادت اتساعاً مع نمو الامكانيات المادية والميزانيات الضخمة التي تُعد سنوياً في العراق، وهو مما لا يعقل لانقلاب المعادلة

فالتطبيعي ان المعادلة كلما زادت الموارد المادية انخفض مستوى الفقر والعكس صحيح ولكن ما يجري هو عكس القاعدة تماماً في العراق. لذا من الاسئلة التي يجب ان تُسأل

ماهي أهم التحديات التي تقف امام خفض مستوى الفقر ، و ماهي أهم التحديات التي تقف حائل امام نجاح بعض المشاريع مثل المشروع المراد بحثه.

اهمية البحث: - يعد الفقر واحدة من المشاكل التي لها انعكاسات سلبية على المجتمع والتي تؤثر بشكل فعال في عدم الاستقرار والاضطرابات الكبيرة التي تغير مجرى الاحداث في البلاد وتؤثر في مجمل الخطط والسياسات التي يمكن ان توضع لإشاعة العدالة الاجتماعية في البلاد ، ويمثل مثل هذا المشروع املاً لملايين الافراد في الحصول على جزء من الحقوق المفروضة على الدولة عموماً وعلى الحكومات المتعاقبة خصوصاً في التخفيف من وطأة الفقر على نسبة كبيرة من الافراد في المجتمع.

اهداف البحث: يهدف البحث تتبع مراحل المشروع والطرق الكفيلة باستمراره وكيفية مواجهة التحديات التي تقف عائقاً امام اتمامه.

وفي ما يخص المناهج المستخدمة فهذا البحث من البحوث التحليلية التي تعتمد على عرض الاحصاءات وتحليل نسبها وارقامها وسنحتاج بالاضافة إلى المنهج الاحصائي المنهج الوصفي والتاريخي وهي المناهج التي يحتاجها البحث لا تمامه ان شاء الله تعالى.

1- ومن النتائج الاولية التي رشحت عن البحث هي ان البلد لازال يدار بالطريقة البيروقراطية القديمة للقرن الثامن والتاسع عشر ولم يستفد من الطرق الحديثة في الادارة التي تقلل الجهد والوقت والبحث ، وترفع عن كاهل الافراد المعاناة ، وتستفيد من تراكم الخبرات ونتائج البحوث والدراسات .

2- اما التخطيط الاجتماعي، فبالرغم من كل المحاولات التي تمت في الفترة السابقة لم تصل النتائج العملية من جميع عمل التخطيط إلى المستوى الذي ينخفض فيه الفقر ، بغض النظر عن الظروف التي تواجه التخطيط الاجتماعي ، كون هذه الظروف يجب ان يحسب لها في اصل التخطيط حتى لا يحدث هناك تلكؤ في العمل.

3- كما ان الادارة السياسية للمشاريع الاجتماعية مهما كانت كبيرة فان نتائجها ستكون قليلة بحكم التقلبات السياسية وتأثيرها على مجريات المشاريع الاجتماعية.

والحمد لله رب العالمين

Administrative bureaucracy and social planning

Analytical study of the poverty alleviation strategy project in Iraq

Assistant Professor Doctor. Sami Jabbar Muhammad

Abstract

ministry of Planning has been developing plans to advance the country's conditions. Those who follow the reports of programs published by the Iraqi Ministry of Planning can clearly see the enormity of the work of this ministry on developing strategic plans on the one hand, and temporal plans on the other hand. However, what is actually accomplished of them does not really fit with the published statistics issued by the Ministry.

Whoever reads the books issued by the Prime Minister and the Council of Ministers feels satisfied that caring for the poor gives a glimmer of hope on some projects sponsored by the government to serve its people. This project is really big, as it witnessed some of the steps that were implemented on the ground, but many factors have stood in the way of completing its achievement so far, and it is the focus of discussion. Let us finally see what the project has achieved in tracking its steps between planning and executing. the research will be detailed and divided into different parts. The first part gives an introduction and definition of the problem and its importance, as well as its terminology. Then, the second part talks about administrative bureaucracy and social planning, the third part is devoted to knowing the social policy in Iraq after the change, and the fourth part is devoted to knowing the elements of the success of the project and the challenges that stand in front of its achievement, and the fifth one presents the national plan of Development in Iraq, especially the city of Diwanyah, then the research gives conclusion, results and recommendations.

The problem and questions: - Poverty is one of the most important problems and challenges facing governments, and this problem is old in Iraq despite all the material capabilities and the great wealth in the country. The problem of poverty is one of the problems that were inherited from the previous regimes and expanded with the growth of material resources and huge budgets that are considered Annually in Iraq, which is unreasonable for the equation to be overturned. The logical equation says that the bigger the material resources are the lower the level of poverty is, and vice versa. But what is happening is the exact opposite of the rule in Iraq. So, some of the questions you should ask are the following:

What are the most important challenges that stand in the way of reducing the level of poverty, and what are the most important challenges that stand in the way of the success of some projects, such as the one to be discussed?

The importance of the research: - Poverty is one of the problems that have negative repercussions on society and that effectively impact the instability and great turmoil that affect the course of

)

events in the country. Poverty can affect the overall plans and policies that can be developed to promote social justice in the country. Millions of people have hopes for the state to perform this social justice so they get some of the rights that the government must assure to its people, especially concerning the alleviation of poverty on a large proportion of individuals in society.

Research Objectives: The research aims to track the project's stages and the ways that can ensure its continuation and how to face the challenges that stand in the way of its completion.

With regard to the methods used, the research is analytic research that depends on the presentation of statistics and the analysis of their ratios and numbers. In addition to the statistical method, we need the descriptive and historical method, which are the methods needed by the research to achieve its results.

1- One of the preliminary results that was nominated for the research is that the country is still managed in the old bureaucratic way of the eighteenth and nineteenth centuries and has not benefited from modern methods of administration that reduce effort, time and research, relieve individual struggles, and benefit from the accumulated experiences and results of research and studies.

2- As for social planning, despite all the attempts that were made in the previous period, the practical results of all of ministry's work did not reach the level at which poverty is reduced, regardless of the circumstances facing social planning, since these conditions must be accounted for at the beginning of planning so as not face hindrance in excursion.

3- Also, the political management of social projects, no matter how large, its results will be small due to political fluctuations and their impact on the course of social projects.

دأبت الحكومات السابقة بوضع الخطط الكفيلة بالنهوض بواقع البلاد ومن يتابع البرامج التي تنشرها تقارير وزارة التخطيط العراقية يرى بوضوح العمل المستمر لهذه الوزارة على وضع الخطط الاستراتيجية من جهة والخطط المرحلية من جهة اخرى الا ان ما ينفذ منها لا يتلائم تماماً مع ما ينشر في الاحصاءات والدوريات التي تصدرها الوزارة.

وقد حاولت الحكومات السابقة وبالتحديد في العام (2009) التخطيط للتخفيف من الفقر عبر مشروعها الطموح آنذاك (استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق) وحشدت له من الامكانيات ما يوفر له عوامل النجاح ومن يقرأ الكتب الصادرة من مجلس الوزراء يشعر بالرضا كون الاهتمام بالشرائح الفقيرة يعطي بصيص من الامل على صحة بعض المشروعات التي ترعاها الحكومة خدمة لأبنائها، وهو فعلاً من المشروعات الكبيرة ، حيث شهد بعض الخطوات التي نفذت على ارض الواقع ، ولكن عوامل كثيرة وقفت في وجه اتمام انجازه إلى الان وهو محور الحديث لنرى بالنهاية ما آل اليه المشروع في تتبع خطواته بين التخطيط والتنفيذ وكالمعتاد سنُفصل البحث على مطالب ولا بد ان تبدأ هذه المطالب بالتعريف عن الموضوع واهميته وتحديد مصطلحاته لننتقل إلى المطلب الثاني حول الامكانيات المتوفرة لنجاح المشروع ثم المطلب الثالث لمعرفة أهم التحديات التي واجهت المشروع والخطوات التي تمت في طريق تحقيقه ثم الخاتمة والنتائج والتوصيات.

المطلب الاول :-العناصر الرئيسية للبحث: The main elements of Research

اولاً مشكلة البحث والتساؤلات: **The problem of research and its questions** يعد الفقر من أهم المشكلات والتحديات التي تواجه الحكومات وتعد هذه المشكلة قديمة في العراق رغم جميع الامكانيات المادية المتحققة والثروات الكبيرة الموجودة في البلد ومشكلة الفقر واحدة من المشكلات التي تم توارثها من الانظمة السابقة وازدادت اتساعاً مع نمو الامكانيات المادية والميزانيات الضخمة التي تُعد سنوياً في العراق وهو مما لا يعقل لانقلاب المعادلة فالطبيعي ان المعادلة كلما زادت الموارد المادية انخفض مستوى الفقر والعكس صحيح ولكن ما يجري هو عكس القاعدة تماماً في العراق. لذا من الاسئلة التي يجب ان تسؤل

1- ماهي أهم التحديات التي تقف امام خفض مستوى الفقر في العراق عموماً والمحافظات الجنوبية ومنها الديوانية خصوصاً.

2- ماهي أهم التحديات التي تقف حائل امام نجاح بعض المشاريع مثل المشروع المراد بحثه.

3- ماهي فرص النجاح المتوفرة لإتمام هذا المشروع حسب ما خطط له.

ثانياً :- أهمية البحث **Research Importance** يعد الفقر واحد من المشاكل التي لها انعكاسات سلبية على المجتمع والتي تؤثر بشكل فعال في عدم الاستقرار والاضطرابات الكبيرة التي تغير مجرى الاحداث في البلاد وتؤثر في مجمل الخطط والسياسات التي يمكن ان توضع لإشاعة العدالة الاجتماعية في البلاد ويُعد هذا المشروع من هذه المشاريع الكبيرة ويعطي املاً لملايين الافراد في الحصول على جزء من الحقوق المفروضة على الدولة عموماً وعلى الحكومات المتعاقبة خصوصاً في التخفيف من وطأة الفقر على نسبة كبيرة من الافراد في المجتمع.

ثالثاً :- اهداف البحث: **Aims of Research** يهدف البحث تتبع مراحل المشروع والطرق الكفيلة باستمراره وكيفية مواجهة التحديات التي تقف عائقاً امام اتمامه.

رابعاً :-التعريف بالمصطلحات أ-البيروقراطية الادارية – **Administrative Bureaucracy**

تعد البيروقراطية أحد النظريات الثلاثة للمدرسة الكلاسيكية في الإدارة والتي هي النموذج البيروقراطي، والإدارة العلمية لتايلور، ونظرية التنظيم الإداري أو المبادئ الإدارية لفايول (المنيف، 2017، ص 101). وعرفتها الموسوعة البريطانية: ("تركيز السلطة الإدارية في المكاتب والإدارات") (محمد، 1977، ص 4). وعرف ماركس فريتز: البيروقراطية بأنها "الشكل أو النمط التنظيمي الذي تستخدمه الحكومة الحديثة لأداء وظائفها العديدة المتخصصة والمتضمنة في النظام الإداري والتي تتجسد في نظام الخدمة المدنية بوضوح" وأنها "اتجاه رسمي إلى تنفيذ الوظائف السابق ذكرها مع التزام التخلي عن الإنسانية والتمسك بالشكليات دون أدنى اعتبار لما قد ينجم عن هذا الاتجاه من أثار ونتائج" (ماركس نقلا عن الغنام، 2020).

ب :-التخطيط الاجتماعي **Social Planning** يعرف الدكتور أحمد زكي بدوي التخطيط الاجتماعي بأنه: منهج في التنظيم يهدف إلى استعمال الموارد على أفضل وجه ممكن وفقاً لأهداف محددة، ويقصد به على النطاق القومي وضع خطة يسير عليها المجتمع خلال مدة معينة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (البدوي، 1984) ويعد التخطيط ذو أهمية كبيرة فهو الطريق لتحقيق الهدف ويمنع الإسراف والازدواج ويوفر الكثير من الجهد والمال، ويقوم على دراسات واسعة وافتراضات وتنبؤات متعددة تكون في ذهن المخططين عند وضعهم الخطط. فلا يكون العمل ارتجالياً ينساب طبقا لبدأ التجربة والخطأ بل يقوم على دراسات واسعة، لذلك ترى المخططين يضعون خططا بديلة تتناسب مع الظروف والأحوال (السيد، 2001) ويرى الباحث ان التخطيط

الاجتماعي هو الخبرة والقدرة على توزيع الموارد المتاحة بالطرق التي توصل المجتمع إلى مرحلة من الرفاهية بزمن محدد في القطاعات التي تمس حياة وكرامة الانسان .

واصبح من المؤكد ان التخطيط بصورة عامة والتخطيط الاجتماعي بصورة خاصة يساعد في تسريع الانجاز المتوقع من قبل الحكومات والشركات أو المؤسسات للوصول الى غاياتها بصورة منظمة ومنضبطة.

خامساً: منهجية البحث: Research Methodology يعد هذا البحث من البحوث التحليلية التي تناولت واحد من الموضوعات المهمة على مستوى المجتمع والذي يتعلق باستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق وتم الاعتماد على الاحصاءات والنشرات والكتب الصادرة عن وزارة الخيط لعرضها وشرح مضامينها بالاستعانة بالمنهج التاريخي كلما دعت اليه الحاجة مع استخدام النسب المئوية للدلالة الرقمية.

المطلب الثاني : البيروقراطية الادارية والتخطيط الاجتماعي

اولاً: لنظام البيروقراطي في العراق:- : يعد النظام الاداري العراقي من النظم الكلاسيكية القديمة التي لا بد من تحديثها، ففي العام(2014) نظمت الحكومة العراقية مؤتمراً مهماً بالتعاون مع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) واطلقت من خلاله بداية لمشروع (حكومة المواطن الالكترونية) Citizen e-government وتقدمت العديد من الشركات العملاقة بتنفيذ هذا المشروع ومن اهمها شركة هواوي الصينية التي اعربت عن رغبتها وقدرتها عن تنفيذ هذا المشروع وفق احدث التقنيات ، الا ان هذا المشروع سرعان ما تعثر وغاب الحديث عنه لأسباب لا يعلمها الا السياسيين والتي لم يفصح عنها الى الان رغم اقتناع الكتل السياسية وصناع القرار بأهمية المشروع الكبيرة في القضاء على الروتين والفساد الاداري والقضاء على التعامل الورقي الذي تخلت عنه الدول المتقدمة منذ زمن طويل حيث ان البيروقراطية الادارية التي رافقت نشوء الدولة العراقية الحديثة بعد الاحتلال البريطاني في بداية القرن العشرين لازالت هي المعتمدة مع تعديلات طفيفة في بعض المرافق التي ادخلت فيها التقنيات الحديثة في الارشفة والاحوال المدنية وبعض مشاريع المرور والانتخابات ، بالرغم من المحاسن العظيمة التي يمكن ان تقدمها الحكومة الالكترونية من تخفيف الجهد وتقليل الوقت والنفقات التي يتحملها المواطن من جراء تلف وضياع المعاملات بالاضافة الى الاموال التي تستنزف للاستنساخ والتزوير والتحايل على القانون وعشرات المشاكل الادارية التي يمكن ان تخفي مع حلول الحكومة الالكترونية بالاضافة الى معرفة الاعداد الحقيقية للموظفين وافراد قوى الجيش والداخلية وحرس الاقليم والحشد الشعبي والصحوات وعشرات المسميات الاخرى من المشمولين بالقوانين الاستثنائية كالسجناء والشهداء والمتضررين من العمليات الحربية والمتقاعدين الخ ومن المؤمل ان توفر هذه الاجراءات المليارات من الدولارات من جراء حذف الاسماء

المكررة أو الوهمية ، والذي يهمننا هنا في هذا المجال هو معرفة الاعداد الحقيقية للفقراء التي يمكن ان توفرها دقة البيانات الالكترونية ومعرفة النسب الحقيقية لمستوى الفقر في العراق عموماً ولكل محافظة خصوصاً.

1- مكانة العراق الادارية: عُدّ العراق من بين البلدان الاكثر سوءاً من حيث تحقيق الحكم الرشيد وتحسين الادارة العامة ومحاربة الفساد فقد جاء تسلسله بالمرتبة(179) من بين (182) دولة متقدماً على افغانستان والكونغو للأعوام ما بين (2002-2014) وهذا يدل دلالة واضحة على ان البيروقراطية الادارية في العراق تحتاج إلى تحديث استراتيجي قائم على تبني الحكومة الالكترونية واستخدام الحوكمة بشكل واسع بالعراق والعودة إلى تنشيط برامج تبسيط الاجراءات لجميع انواع المعاملات.

حيث لم تُكمل الكثير من الوزارات الارشفة الالكترونية لمحتويات الوزارة ومديرياتها واقسامها وشعبها ولا يوجد ارتباط الكتروني بين عمل الوزارات الى الان ولا زال العراق في العديد من محافظات يعاني من فقدان الكثير من البيانات التي تم حرقها في احداث الانتفاضة الشعبانية في العام (1991) أو بعد التغيير لعام (2003) فقد ضاعت الكثير من الحقوق الشخصية والمؤسساتية لعدم وجود نسخ من الأرشيف وخاصة المعلومات القديمة منها وان اهم مشكلة تعاني منها وزارة التخطيط هي احتفاظ الوزارات بأرشيفها الخاص وعدم وجود شبكة الكترونية لتقاطع المعلومات الوزارية أو الاستفادة من النواتج المتحققة في كل عام خاصة وان بعض الوزارات تقوم بسلسلة من الابحاث كالزراعة والاسكان أو البحوث والدراسات التي تقوم بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حيث يتوصل الباحثون الى حقائق مذهلة يكون مصيرها الرفوف المكتبية أو المخازن أو التلف وهو خسارة لنتائج العقول العراقية حيث يمكن الاستفادة من هذه الدراسات والبرامج في موضوع بحثنا لتطوير كفاءة العاملين في الحقول التخطيطية أو القائمين على مشروع استراتيجية الفقر فهو يحتاج في الكثير من برامجه الى التقانات الحديثة لمعرفة التفاصيل المتعلقة ببرامج المشروع ، وهو واحد من الامثلة الكثيرة التي تتعلق بمساوئ النظام البيروقراطي المعمول به حالياً وإلاّ فالقائمة تطول ، وتعاني وزارة التخطيط من قلة المسوحات الوطنية الشاملة ولذلك تكون المعلومات غير دقيقة ومشوشة في بعض الاحيان ويكون الاعتماد على البيانات التي ترسل اليه عن طريق المعاملات الورقية من المحافظات والتي تتأخر في بعض الاحيان أو تكون غير دقيقة لعد وجود بيانات قائمة على المسح الالكتروني .

ثانياً :- التخطيط الاجتماعي : يعد التخطيط الاجتماعي هو الاسلوب الذي يرسم سياسة الدولة في مرافق مهمة وحيوية والذي لا غنى عنه بغض النظر عن نوع النظام الحاكم في اي بلد ، ومما لاشك فيه ان هناك العديد من المقومات التي يجب النظر اليها عند التخطيط لنجاح السياسة الاجتماعية والتي تهدف بالأساس إلى رفع مستوى الرفاهية ، فضلاً عن توفير الخدمات الاساسية لأفراد المجتمع، وتعتمد الدولة العراقية على مركزية

التخطيط بواسطة وزارة التخطيط وما تملكه الوزارة من كوادرات وخطط لرسم السياسة التخطيطية وبما ينسجم مع السياسة العامة للدولة في ما يتعلق من طريقة الانفاق وتوزيع المبالغ على الوزارات والمحافظات.

والتخطيط الاجتماعي المراد بحثه هنا هو الذي يتعلق بالسياسات الاجتماعية المتبعة من قبل الدولة لمواجهة الفقر او الارتقاء بمستوى الخدمات العامة والصحة والتعليم والسكن الملائم والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية وبما ينسجم مع الدستور العراقي الذي أكد في الكثير من مواده إلى ضرورة توفير العيش الكريم لمواطنيه بكل ما تعنيه هذه الكلمة من توفير مستلزماتها

المطلب الثالث : السياسة الاجتماعية في العراق بعد التغيير:

أكد الدستور العراقي الحالي في مواده (30،31،32،33،34) حق السكن والتعليم المجاني والضمان الصحي كما اشارت المادة 30 منه الى (تكفل الدولة للفرد وللأسرة وبخاصة الطفل والمرأة الضمان الاجتماعي والصحي، والمقومات الاساسية للعيش في حياة حرة كريمة، تؤمن لهم الدخل المناسب، والسكن الملائم). بالاضافة الى رعاية المرأة والطفولة والمسنين ومواد اخرى كثيرة تصب في صالح الافراد والاسر لضمان الحياة التي تليق بالإنسان ومن هذا المنطلق صدرت العديد من القوانين التي تصب في الرعاية الاجتماعية ورعاية المعاقين والشهداء والسجناء والمتضررين من العمليات الحربية والمتضررين من النظام السابق وتقوم وزارة التخطيط في كل عام برفع كافة البيانات حول مختلف الاوضاع بالعراق الى اصحاب القرار في الحكومة والبرلمان والمالية لأخذ ما يقتضي بشأنها ، وان ما يصدر من كتب ودوريات من وزارة التخطيط دليل على النهج السليم المتبع في التقصي والاحصاء ، الا ان ما ينفذ على ارض الواقع لا يتناسب مع حجم التخطيط أو الاموال المخصصة من الموازنة العامة لرفع مستوى القطاعات الرئيسية والتي ترعاها السياسة الاجتماعية والتي تشمل الصحة والسكان والخدمات العامة والتعليم والخدمات الصحية

1- اسباب اخفاق السياسة الاجتماعية:- ان ارتفاع منسوب التنمية الاجتماعية بقطاعاتها الخمسة (السكان والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والخدمات العامة) يعتمد على انتهاج الحكومات للتنمية الشاملة القائمة على اساس التخطيط المركزي للأطر العامة للدولة ثم التخطيط المحلي للمحافظات وفق المعطيات الظرفية (الزمانية والمالية) وفق النظام اللامركزي للمحافظات، وحسب طبيعة المتغيرات الاقتصادية الاقليمية والدولية وانعكاسها على الاقتصاد الوطني. الا ان الغريب في موضوع الاستراتيجية هو زيادة نسبة الفقر حتى بعد تعافي الاقتصاد العراقي بعد العام (2018) وانتهاء الحرب مع داعش وتحرير المحافظات الغربية، والمشكلة هو ان الجميع يتحدث عن المشاريع الوطنية والاعمار ودعم الفقراء الا ان في حقيقة الامر تبقى الارقام التي تخرج من

وزارة التخطيط وكما مبين بالخطة الوطنية صادمة للجميع من حيث نسبة الاموال المخصصة للأعمار او البناء او المشاريع الحيوية او دعم القطاع الصناعي او الزراعي او زيادة التخصيصات التي ترصد للتخفيف من الفقر.

2- الاخفاق في التوزيع العادل للثروة ان نسبة الاموال المخصصة للمحافظات قليلة اذا ما قورنت بمعدل الاموال في الموازنة الاتحادية والتي تزيد على ال 100 مليار دولار سنويا ولا يخصص منها للمحافظات سوى مبالغ زهيدة جدا لا يسد حاجة المحافظة من الخدمات ولو بمقدار يسير اذ ان الاموال التي تخصص للمحافظات توزع على الوحدات الادارية وبحسب النسب السكانية، وان احداث نهضة حقيقية بالمحافظات تحتاج إلى جهود حكومية خاصة في ما يتعلق بالجانب الصحي والتعليمي، والماء، والكهرباء، والاسكان، والمجاري ، فهذه المشاريع تفوق قدرة المحافظة على تلبيتها ، وان وجود المشاريع الوزارية أصبح عبأً على المحافظات كونها متلكئة وبيد الوزارات ولا يمكن للمحافظات ان تتدخل فيها كونها تحال وتدار ويُشرف عليها من الوزارة ، ويكون دور المحافظة وهي الجهة المستفيدة من المشاريع مهمتها المراقبة والكتابة إلى الوزارات في حالة وجود تلكؤ او فساد في المشروعات الوزارية، لذلك الفقر متعدد الابعاد لا يشمل الفقراء فقط فالمدينة بأسرها فقيرة من ناحية البنى التحتية كالمجاري والماء الصالح للشرب والاتصالات والتعليم والخدمات الصحية واكساء الطرق وان تفاوتت في مستوى الدخل للأفراد .

المطلب الرابع:- مقومات نجاح المشروع:- بعد ارساء البنى التحتية من التخطيط للمشروع لابد من وجود مقومات معينة لإنجاحه وتختلف هذه المقومات من مشروع لآخر ويعد مشروع استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق من المشاريع الوطنية الرائدة لأنها تشمل جميع مناطق العراق بالإضافة اقليم كردستان ومن أهم مقومات المشروع هو تبنيه من قبل رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء والامانة العامة لمجلس الوزراء ووزارات كثيرة مثل العمل والشؤون الاجتماعية والعدل والتخطيط والمالية بالإضافة إلى مجموعة من البنوك مثل البنك الدولي وهذا ما تم توضيحه وشرحه بالتفصيل في الكتاب الصادر من وزارة التخطيط بهذا الشأن (وزارة التخطيط، 2018) بالإضافة إلى توفر الارادة السياسية والموارد الشرية ورصد المبالغ المالية للمشروع فهذه المقومات كفيلة بإنجاحه والوصول به إلى غاياته النهائية وهو التخفيف من الفقر وفق روى استراتيجية مبنية على التخطيط السليم والمُمنهج.

أولاً: الهدف من الاستراتيجية: حدد القائمين على المشروع مجموعة من الاهداف منها:

1- دخل اعلى ومستدام من العمل للفقراء-2 تحسين تعليم الفقراء 3- سكن ملائم وبيئة مستجيبة للتحديات 4- حماية اجتماعية فعالة للفقراء-4 الانشطة المستجيبة للطوارئ (المصدر السابق نفسه ص46)

1-التحديات والصعاب امام المشروع:- كان من أهم التحديات التي واجهت المشروع في الاستراتيجية الثانية بعد العام (2014) لغاية العام (2018) انخفاض قيمة النفط في الاسواق العالمية متزامنة مع الحرب مع داعش الارهابي مع انحسار الخط المطري وتعرض اجزاء واسعة من البلاد إلى الجفاف وانحسار المياه وكاد الخزين المائي العراقي ان ينفد لولا وهطول كميات كبيرة من الامطار ساعدت في تحسين الوضع الاقتصادي قليلاً .

2- عدم وجود مسوح ميدانية دقيقة يعتمد عليها جراء عدم اجراء التعداد العام للسكان والذي تم تسييسه لأسباب غير منطقية وحرم المجتمع إلى الان من اجراء التعداد الشامل الذي له من الفوائد ما لا يحصى.

3- عدم الاعتماد على الرقم الوطني الذي يضمن عدم تكرار الاسماء والمعرفة التفصيلية لكل الافراد في المجتمع وهو ما يتعلق بمشروع حكومة المواطن الالكترونية.

4- الاستقرار السياسي Political Stability :- رغم وجود دستور دائم في البلاد ومنذ العام (2005) ورغم ان التحول السلمي للسلطة قائم منذ ذلك الوقت وان الانتخابات النيابية والمحافظات تجري بشكل سليم رغم تأخر بعضها الا ان الاستقرار السياسي يحتاج إلى المزيد من التماسك ليصمد امام التدخلات الاقليمية والدولية بالشأن العراقي، لوجود محاور محلية ترتبط مصالحها مع الدول المجاورة مما يؤثر سلباً على وحدة القرار السياسي العراقي، مما يحتاج إلى المزيد من الشعور والغيرة الوطنية على البلد.

5- الاستقرار الاقتصادي Economic Stability :- ان من أهم اهداف السياسة الاقتصادية التي تتبناها الدولة العراقية هي تحرير الاقتصاد العراقي من النظام المركزي الذي كان يتحكم به النظام البائد ، وكان من أهم اهداف السياسة النقدية التي تبناها البنك المركزي العراقي في توجهاته كافة ومنذ صدور قانونه رقم (56) لسنة (2004) هو التصدي للتضخم وخفض معدلات الزيادة السنوية في المستوى العام للأسعار وتقوية الاستقرار في النظام المالي (صالح، 2012، ص143) ، وقد نجح في ذلك لكافة السنوات السابقة فقد حافظ على اسعار الصرف بمعدلات ثابتة لكي يجنب المجتمع والطبقات الفقيرة تقلبات السوق التي تؤثر سلباً على الشرائح الفقيرة عندما ترتفع اسعار السلع والخدمات ، إلا ان هذه السياسة مرهونة ببقاء اسعار النفط مرتفعة كون البترول هو المصدر الوحيد للموازنة في العراق .وكان من سياسات الحكومة الحالية هي الورقة البيضاء التي قدمها وزير المالية للإصلاح الاقتصادي والمالي والقائمة على رفع سعر الصرف الدينار العراقي امام الدولار الامريكي في احد بنودها مما تسبب في هزة كبيرة للأسواق المحلية وتسبب ذلك في رفع الاسعار بشكل كبير جداً ومن المؤمل ان

تنشر وزارة التخطيط في التقرير السنوي للعام الحالي مدى ارتفاع خط الفقر من جراء دخول فئات كبيرة في خط الفقر

6- الاستقرار الامني- كان من أهم الزيادات في اعداد الفقراء للفترة ما بين (2014-2018) هو عمليات النزوح الجماعي من المحافظات التي احتلها داعش الارهابي واصبح الحديث عن فقر النازحين وفقر غير النازحين لكثرة الاعداد التي تركت محافظاتهما من جراء تضرر تلك المدن في البنى التحتية وتهديم المنازل بحيث استحالة العيش فيها مع الرعب والخوف الذي كان يسيطر عليها ، وقد خلقت حالات النزوح الجماعي مشاكل كبيرة للنازحين وللمدن التي استضافت هذه الاعداد لقلّة الدعم الحكومي المقدم لهم وللمحافظات المضيفة لهم وقد بلغ عدد النازحين داخلياً 3,3 مليون نازح وقد ارتفعت نسبة الفقر بين النازحين بحوالي 15 نقطة من (23%) إلى (38%) (استراتيجية التخفيف من الفقر ص2).

رابعاً: الجدوى من المشروع: ان المشاريع التي توضع لمعالجة الفقر يجب ان تتسم بسرعة الحسم وقلّة الخطوات اللازمة للتنفيذ ، اما ان تتفدّ على مراحل وهذه المراحل تحتاج إلى عقود من الزمن فهذا الامر يترك العديد من النقاط السلبية ، واذا دققنا بما تقول السيدة يارا سالم الممثل الخاص للبنك الدولي (*) فإننا نحكم بعدم نجاح المشروع مقدماً كون هذه الاستراتيجية يمكن ان تمتد لعقود من الزمن فهل حالة الفقراء ودرجة اتساعهم تتحمل كل هذه السنوات حتى تتحسن احوالهم اذا ما علمنا ان بدايات المشروع كان في العام (2007) وأقر رسمياً في العام (2009) ، وان وضع كلمة التخفيف من الفقر بدلاً من القضاء على الفقر هو ان الدولة لم تخطط للقضاء على الفقر بل للحد منه او التخفيف منه، وهي محنة كبيرة للمجتمع العراقي ان لا تفكر الدولة بوسيلة للقضاء على الفقر بل اقراره والعمل على الحد منه وعلى مدى طويل جداً، لان الخطة الثالثة واتي تبدا في العام (2018) وحتى العام (2022) تستهدف التخفيف من الفقر بمقدار الربع اي 25% وان الرؤية للعام (2030) كما موضح في الاستراتيجية هو استهداف (50%) من الشرائح الداخلة في خط الفقر.

خامساً: اسباب تلكؤ الاستراتيجية:- استطاعت المرحلة الاولى من تأسيس المشروع ان تحقق تحسن طفيف في المؤشرات المتعلقة بالفقر للمدة بين الاعوام (2007-2012) وقد انخفضت نسبة الفقر في العراق من (22%)

* يارا سالم ، الممثل الخاص للبنك الدولي ، استراتيجية التخفيف من الفقر ، المصدر السابق ، ص ٤) ان هذه الاستراتيجية الجديدة التي تستهدف تقليص معدلات الفقر بالعراق بمقدار الربع بحلول عام 2022 تظهر كمحصلة عملية تشاورية وتشاركية بين جميع الوزارات المعنية في العراق ، وهي تؤطر بوضوح اولويات تحسين فرص وصول الفقراء إلى الخدمات الاساسية ، ولاسيما الفئات الاكثر هشاشة بما في ذلك النساء والاطفال ، فضلاً عن توفير اليات الحماية الاجتماعية المستدامة التي من شأنها بناء راس المال البشري الكلي.

إلى 18,9% بعد ان خصص العراق ما يقارب مليار ونصف دولار امريكي لتنفيذ الاستراتيجية الاولى للحد من الفقر (وزارة التخطيط، 2018، ص.د)، ولكن اضطراب الاوضاع الامنية والسياسية والاقتصادية قد اضاعه، ولان استمرار تخصيص الاموال للمشروع قائم على تنوع مصادر الدخل وضمان عدالة التوزيع والذي يعد شرطاً اساسياً للتخفيف من الفقر (الاستراتيجية ص14)، ولكون المشروع ويعتمد على ما ترصده الدولة من اموال لزيادة النفقات الاستثمارية وهي من المشاريع سريعة التأثير بالمتغيرات المالية العراقية واول ما يتم حجبها من الموازنة في حال انخفاض مستواها ولنا امثلة في ذلك فقد توقفت عجلة البناء تماما عندما اوقف مجلس الوزراء كافة المشاريع والبنى التحتية في نهاية العام (2015) من جراء نزول اسعار النفط والحرب مع داعش الارهابي، وبذلك تم ايقاف كافة النفقات التي يمكن ان ترصد للمشروع

1- تأثير تعليق انجاز المشاريع على الاستراتيجية :- هناك مشاريع تتعلق باستراتيجية الفقر مضى عليها اكثر من ثمان سنوات دون ان تنجز ومن امثلتها المشاريع السكنية واطئة الكلفة بمقدار (90) دار في مدينة الديوانية والمجمع السكني الواطئ الكلفة في قضاء الشامية، فقد كان من المفترض توزيعها للفقراء في الاستراتيجية الاولى للتخفيف من الفقر، الا ان الموازونات التي ادرجت لمدينة الديوانية للسنوات التي تلت العام (2010) قد الغت الموازنة الاستثمارية للمحافظات وبالتالي لم تستطع المحافظة من اقامة البنى التحتية لمثل هذه المشاريع السكنية كالماء والكهرباء والمجاري وبقيت هذه الدور لا يمكن السكن فيها ومتركة لأكثر من ثمان سنوات، حتى اذنت وزارة التخطيط في السماح للمحافظة من اقامة البنى التحتية من مشاريع تنمية الاقاليم اي من حصة المحافظة من الاموال، وهذا يعني استنزاف المحافظة بالمشاريع التي يجب ان تنجزها الحكومة من التخصيصات الاستثمارية المركزية لا من حصة المحافظة والتي تعاني النقص الشديد من الاموال التي توضع لها في الموازنة السنوية.

2- انهيار الاستقرار السعري للسلع والخدمات:- ان رفع سعر الصرف امام العملات الاجنبية وخفض قيمة الدينار العراقي، وبغض النظر عن الفائدة التي يمكن ان يحققها البنك المركزي او وزارة المالية فان الاثار السلبية التي تركها القرار على الشرائح الفقيرة و والمتوسطة كارثية ولا يمكن قياسها بما حققته وزارة المالية من اموال جراء هذا الاجراء، فقد بدد هذا القرار كل ما عملته وزارت التخطيط من اجراءات تستهدف الحد من الفقر في العراق وذلك لتزامن اجراء البنك المركزي في رفع سعر الصرف مع ارتفاع الاسعار العالمية لبعض السلع والخدمات، حيث تشير احصاءات وزارة التخطيط إلى ارتفاع نسبة الفقر في العراق بعد هذا الاجراء وهذا يعني ان الاجراءات التي كان من المفترض ان تتخذها الحكومة للحد من تدهور الاوضاع الاقتصادية والسيطرة على عدم رفع الاسعار بشكل مبالغ فيه ولا يتناسب مع حجم زيادة سعر الصرف كانت غير فعّالة وغير مؤثرة، مما

تسبب بتعطيل السير الطبيعي للخطة الموضوعة لوزارة التخطيط (2018-2022) وهي المرحلة الثالثة من مشروع استراتيجية التخفيف من الفقر والتي كانت تأمل من تخفيف مستوى الفقر إلى الربع وهذا يعني ايضاً عدم وجود تنسيق حكومي لحماية الفقراء في حال اتخاف القرارات المصيرية المالية التي تتعلق بأصحاب الدخل المحدود من الفقراء الذين شملهم البرنامج ، وحتى الشرائح المتوسطة.

المطلب الخامس :- خطة التنمية الوطنية لمحافظة العراق لقد بنيت الخطة الوطنية على عدة فرضيات منها وجود التحدي الامني ومحدودية الموارد المالية والعجز في تمويل المشاريع المقترحة أو التي في قيد التنفيذ بالإضافة إلى تسعة نقاط اخرى تم ذكرها في مقدمة الخطة وهي خطوة بناءة لحساب العقبات التي من الممكن اعاقه تنفيذ خطة التنمية بالإضافة إلى ذلك فقد وضعت الخطة بعد التعافي الاقتصادي من جراء انتهاء الحرب على داعش، وارتفاع اسعار النفط، مما يجعل اهداف الخطة قابلة للتحقق (وزارة التخطيط، 2018، ص.د.) ، بالإضافة إلى حسابها للتحديات التي من الممكن ان تواجه تنفيذ الخطة وبرزت تلك التحديات هي الفساد الاداري والمالي وتدني كفاءة الاداء المؤسساتي واختلال بنية الانتاج ومحدودية دور القطاع الخاص بالإضافة إلى التحديات الاجتماعية من زيادة الفقراء النازحين وغير النازحين وكعدم قدرة الدولة على استيعاب الشباب وزيادة الفئات الهشة في المجتمع ، وهيمنة الولاءات الفرعية على حساب الولاء للمجتمع بالإضافة إلى التحديات البيئية كالنصح والتوسع العشوائي في العمران والتلوث البيئي وعشرات التحديات التي لا يسع ذكرها هنا .وبهذا تكون الخطة قد حسبت حساب التقلبات او الازمات المحتملة ووفق ذلك يجب ان تصل إلى مدياتها النهائية كروية باتجاه رؤية العراق للعام (2030) اي بعد خطتين للتنمية الوطنية .

اولاً : ملخص محافظة الديوانية :- تعد مدينة الديوانية واحدة من المحافظات التي تعاني من النقص الكبير في الخدمات العامة المقدمة لأفرادها، ومن نظرة فاحصة لما موجود من معلومات موثقة وصادرة من وزارة التخطيط حول التنمية الوطنية المكانية لمحافظة العراق (ملخص محافظة الديوانية) في الجدول ادناه وبدون الخوض في تفاصيل الجدول كونها واضحة وطبيعة الارقام تشرح حالتها ، نرى بوضوح ارتفاع نسبة الفقر فيها بالإضافة إلى الفجوة الكبيرة في الحاجة الفعلية للمشاريع والخدمات التي تحتاجها المحافظة وبين المشاريع التي نفذت فيها إلى الان، او تلك التي اقرت في العام (2019) وهي الموازنة الاولى بعد العام (2014) والتي رافقت بداية الحرب على داعش الارهابي حيث كان مقدارها (140) مليار دينار عراقي وهذه الموازنة جاءت بعد فترة ايقاف المشاريع التي كانت قائمة والتي تعرض بعضها للاندثار منذ العام(2015) والجدول ادناه وبما يحمله من ارقام مرعبة يحتاج تفصيله إلى بحث خاص به، الآ اني ساوضح ما يتعلق بالموضوع المراد بحثه وهو مشروع التخفيف من الفقر .

1-الفقر متعدد الابعاد : لقد استخدم هذا المصطلح ليعبر عن حالة الفقراء الذي يعانون بالاضافة الى تدني المستوى المعيشي تدني المستوى التعليمي والصحي والسكني والخدمات الضرورية للحياة وعند التدقيق بالأرقام الموجودة في الجدول ادناه نجد ان المحافظة بأسرها تحتاج إلى تدخل حكومي واهتمام خاص لرفعها من الفقر متعدد الابعاد وليس فقط الفقراء من يعانون من هذا النوع من الفقر، وعندما نتحدث عن الاحوال المعيشية للسكان في مدينة الديوانية بأوضاعها الطبيعية والموازنة العامة تربو على (100) مليار دولار، اما في حالات الجفاف وتعثر المواسم الزراعية فلا احد يعلم مستوى المعاناة او مستوى الفقر الذي يصبح في المحافظة. وحسب ما مؤشر بالجدول فان نسبة الفقر وصلت إلى (41%) وهي نسبة عالية جداً وتحتاج إلى جهود استثنائية لخفضها كونها مؤشر خطير لانخفاض مستوى العيش والقدرة الشرائية لأبناء المحافظة سوى بالريف او الحضر.

جدول رقم (1) يبين المؤشرات العامة للحياة الاجتماعية في محافظة الديوانية(٥)

مجموع السكان في المحافظة	نسبة الفقر في المحافظة	عدد الفقراء	سكان الريف	سكان الحضر	معدل البطالة
1257689	41,3	519063	537199	720490	11,86
المخدومين شبكات الصرف في المحافظة	شبكات المياه الصالح للشرب/ريف	شبكات المياه الصالح للشرب/حضر	الخدمات الصحية الاحتياج	الخدمات الصحية الموجود	
%30	%65	%95	21 مستشفى	9 مستشفيات	
المساحة الصالحة للزراعة	المساحة المزروعة /قمح	شعير	شلب	احتياج المحافظة من الابنية المدرسية/اعدادية ، متوسطة	احتياج المحافظة من الابنية المدرسية/ الابتدائية
1,822,522	380دونم	327 دونم	10000دونم	270	150
عدد المؤسسات الصناعية الكبيرة	ماتولده الصناعة من اجمالي العمل	المنشآت الصناعية الصغيرة	عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة	الكهرباء/ الاحتياج	/ الفجوة
28	3,9%	692	2818 عامل	900 ميكا واظ	408 ميكا واظ

• جميع الاحصاءات الموجودة في الجدول مأخوذة من وزارة التخطيط العراقية، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية، التنمية المكانية لمحافظة العراق، ضمن خطة التنمية الوطنية 2018-2022، ملخص محافظة الديوانية ، نيسان 2019.

عدد المواقع الاثرية	المواقع المؤهلة للسياحة	عدد الوحدات السكنية الأفقية المبنية قديماً	عدد الوحدات السكنية الحديثة المبنية عمودياً	هدف خطة التنمية الوطنية
750	صفر	1140 دار	408 دار	بناء 5000 دار

2- نهاية خطة التنمية الوطنية للعام 2022

يعد هذا العام (2022) هو نهاية رؤية الخطة الوطنية بما فيها رؤية الخطة إلى مشروع استراتيجية الفقر للعام 2022 واتي كانت تأمل استهداف (25%) من الفقراء في العراق بما فيهم فقراء مدينة الديوانية بالاضافة إلى هدفها في رفع المستوى التعليمي من خلال بناء مدارس جديدة لا تقل عن ستين مدرسة ومراكز صحية والانتهاة من مشروع مجاري الديوانية الكبير بالاضافة إلى مشروع الدغارة ومشاريع المياه الصالحة للشرب خاصة مشروع ماء الشامية الكبير والعشرات من مشاريع اكساء الطرق ومشاريع الكهرباء وتشغيل عدد من المصانع والاهتمام بالبيئة الا ان الواضح في الخطة الوطنية هي عدم قدرتها على تحقق اغراضها وبقي ما مكتوب فيها ينتظر من يخرجها إلى حيز الوجود إلى القليل منه والذي لا يصل إلى جزء بسيط منها ، بل على العكس فيما يتعلق بعدد الفقراء .

الخاتمة

يتضح مما تقدم ان البرامج الحكومية التي تضعها الحكومات التي تلت التغيير للعام (2003) عاجزة عن تنفيذها اغلبها ولا فرق بين الحيوية والتي تمس حياة الافراد او تلك التي تتعلق بإحياء القطاعات المنتجة سوى كانت زراعية او صناعية او التي تتعلق بالقطاع المالي بل ان الامور تسير نحو الاسوء بالرغم من حالة التعافي الاقتصادي المبني على زيادة الانتاج وارتفاع اسعار البترول، بقي الاداء البيروقراطي يعاني من تدني كفاءة الاداء المؤسسي وتضخم الجهاز الاداري وتدني انتاجية القوى العاملة ومن الفساد الاداري والمالي، وهذه التحديات كفيلة بتلكؤ المشاريع مالم تضع الحكومة حداً لها عن طريق الحكومة الالكترونية ، وكذلك بقيت القطاعات التي تشملها السياسة الاجتماعية عاجزة عن استيعاب الفجوة الكبيرة في اقامة المشاريع التي تستوعبها القطاعات المختلفة سوى كانت صحية ام تعليمية ام سكنية ام خدمات عامة ، ومالم يستطع العراق من تنويع مصادر دخله تبقى الموازنة العامة للبلاد عرضة للتذبذب بين الارتفاع والانخفاض وحسب الحركة الاقتصادية العالمية واسعار النفط، مما ينعكس سلباً على الاموال المخصصة لإدامة الاستراتيجية الخاصة بالتخفيف من الفقر ولن تستطيع رؤية العراق لا في العام (2022) ولا في العام (2030) من الوصول إلى الاهداف المرسوم

بالتقليل او التخفيف من الفقر لعدم قدرة الحكومة بالإيفاء بالتزاماتها ازاء مثل هذه المشاريع ، وكذلك في حال استمرار الخلافات بين المكونات والاحزاب السياسية او الكتل السياسية وبقي الانسجام معدوم في الرؤية إلى الحاجة الفعلية لنهضة البلد كما في الاختلاف حول الاتفاقية الصينية او في الخلافات بين الجانب التشريعي والتنفيذي ستقتل الحكومة اي كانت بتمير مشاريعها او رؤيتها وهذا يعني ان رؤية العراق للهام (2030) ستبقى مرهونة بالتوافقات السياسية والقضاء على الفساد الاداري والمالي والافادة من التجارب الناجحة لبعض المشاريع وهو مما يؤثر سلباً على عدم القدرة لخفض مستوى الفقر او الاستمرار في اقامة مشاريع البنى التحتية التي من شأنها رفع مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع .

النتائج والتوصيات

أولاً :- النتائج- Results

1-رغم مرور ثلاث خطط وطنية او ثلاث استراتيجيات وطنية للتخفيف من الفقر الا ان مستويات الفقر لازالت عالية بل زادت بعد رفع سعر الصرف ضمن برنامج الحكومة الحالية. فقد ارتفعت معدلات الفقر المتعدد الابعاد اكثر من (20%) وفقر النازحين اكثر من (42%).

2-لازال النظام الاداري البيروقراطي القديم ومنذ تاسيس الدولة العراقية هو المعمول به إلى الان مما يشكل عائقاً امام سرعة انجاز المشاريع والمشاريع الاستثمارية وسرعة انجاز المسوح ومعرفة الاعداد الحقيقية للشريحة المراد استهدافها من الفقراء في العراق .

3-لا توجد خطط استراتيجية حقيقية حكومية للنهوض بالواقع الاجتماعي والاقتصادي ، تتمكن من خلاله من محاربة الفقر بصورة جدية

4-هناك فجوة كبيرة بين ما تصدره وزارة التخطيط من برامج وخطط وبين ما تنفذه الوزارات على الارض.

5- لا يوجد ربط الكتروني بين عمل الوزارات للإفادة مما تحققه الوزارات من نتائج

6- لا زال العمل متلكاً بمشروع استراتيجية التخفيف من الفقر ولم يحقق ادنى اهدافه

7- عدم اهتمام الحكومات المتعاقبة بأهمية التخطيط الاجتماعي وما تصدره وزارة التخطيط من رؤى للسياسة الاجتماعية

8- ان التخطيط عملية تراكمية ويجب ان تستفيد الحكومات المتلاحقة مما تم إنجازه واكماله لا ان تبدأ كل حكومة بالبرامج من جديد .

9-ان من اهم المعوقات التنموية في العراق هو التعويق المستمر لعملية اجراء التعداد العام للسكان ومعرفة الاعداد الحقيقية لعدد السكان في المحافظات واجراء المسوح الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للبلاد للوقوف على حقيقة الاعداد المراد استهدافها في برامج الاستراتيجية الخاصة بمكافحة الفقر .

10- ان مثل هذه المشاريع يجب ان لا تدار بطريقة سياسية كونها تتعلق بالشرائح الفقيرة والمعدومة وان لا تؤثر الصدمات والازمات التي تواجه الحكومات على سير المشروع.

ثانياً :- التوصيات Recommendations

1- ضرورة استمرار الانشطة الاجرائية من قبل المنظمات الدولية لمساعدة المجتمعات الفقيرة بالتعليم والتخفيف من الامية أو بتهيئة مستلزمات تعقيم مياه الشرب أو ترميم العديد من المراكز والبيوت الصحية.

2- تحتاج الاستراتيجية الخاصة بمكافحة الفقر الى تطوير القدرة على جمع البيانات بطرق غير تقليدية وهذا لا يتم الا من خلال الحكومة الالكترونية.

3- ضرورة فصل الاموال المرصودة لمشروع مكافحة الفقر عن المساجلات السياسية والمناقشات اثناء اقرار الموازنة وبما تقرره وزارة التخطيط وحسب المعطيات الرقمية لديهم وبما لا يرتبط مع المشاريع الاستثمارية او غيرها.

4-الاسرع بإنجاز مشروع الحكومة الالكترونية لما يحققه من اختصار للجهد والزمن وبما يحققه من سرعة الانجاز والقضاء على الروتين والفساد الاداري.

5-زيادة الاهتمام من قبل الدولة والبرامج الحكومية بالتخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية لما تحوي هذه السياسة من قطاعات حيوية تساعد على العيش الكريم بالمجتمع.

6-الاهتمام بتنوع مصادر الدخل لزيادة الاموال المخصصة للمشاريع الاستراتيجية لضمان انجازها بمواعيدها المقررة.

Sources: المصادر

- 1- بدوي, أحمد زكي. ومحمد كمال مصطفى، معجم مصطلحات القوى العاملة: التخطيط , التنمية , انجليزي - فرنسي ،عربي. الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1984.
- 2- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر. 2018-2022، ك2، 2018.
- 3- صالح، مظهر محمد. السياسة النقدية في العراق ، بيت الحكمة للنشر، بغداد، ط1، 2012.
- 4- عليوة، السيد. تنمية المهارات القيادية للمديرين الجدد " ، مركز القرار للاستشارات ، اترك للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 2001 .
- 5- الغنام، ماجد. ما هي البيروقراطية، وما هي خصائصها والانتقادات التي وجهت لها، ولماذا نجدها ناجحة في بعض الدول وغير ناجحة في دول أخرى؟. الرياض، المملكة العربية السعودية، 2020.
- 6- محمد، علي محمد. (1977). دراسات في علم الاجتماع السياسي. دار الجامعات المصرية. الإسكندرية. جمهورية مصر العربية.
- 7- المنيف، إبراهيم. تطور الفكر الإداري المعاصر، مجلة المدير، ط 3. الرياض، المملكة العربية السعودية، 2017.